تعليق محادثات كيسنجر حول الشرق الاوسط، بدأت وسائط الاعلام السوفياتية تتحدث، أكثر من أي وقت مضى، عن تحضيرات ضرورية، وربما مطوّلة، لعقد مؤتمر جنيف، وان استمرار هذا الاتجاه، حتى بعد جولة المحادثات مع القادة العراقيين والمصريين والسوريين وحتى الفلسطينيين، لدليل على ان موسكو، على ما يبدو، لم تنجز اتفاقاً واضحاً مع حلفائها العرب حول المشاركة الفلسطينية، أو حول عدد من المواضيع الاخرى[١٧].

وبالفعل، فقد شهدت موسكو سلسلة من الزيارات المتتابعة قام بها عدد من القادة العرب في نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٥. وعلى الرغم من ان جميع هذه الزيارات أدّت الى نوع من الاتفاق، أو على الاقل، الى دعم محدود للسياسات السوفياتية في المنطقة، فان محاولة موسكو لجمع شمل الدول العربية الحليفة في جبهة موحّدة تناهض مخططات السلام الاميركية وتساند السوفيات، باءت بالفشل من جراء سلسلة من الخلافات الثنائية، وتزايد الصراعات داخل هذه الجبهة نفسها[١٨]: مع العراق، بدت النتيجة أكثر تخييباً للآمال؛ فعندما زار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، صدام حسين، موسكو، فشلت الاخيرة في ايجاد جامع مشترك معه بشأن التسوية في الشرق الاوسط، لأن بغداد رفضت التخلي عن معارضتها لمؤتمر جنيف، وفشلت، كذلك، في التقريب بين بغداد ودمشق، حيث استمر الخلاف بين العاصمتين العربيتين في ما يتعلّق بمسيرة التسوية في المنطقة، وفي تقسيم مياه نهر الفرات المتنازع عليه، اضافة الى قضايا أخرى برزت في السياق[١٩]. الاّ ان البيان المشترك الذي أُصدر في اختتام الزيارة، أشار الى تأكيد الجانبين، السوفياتي والعراقي، على أهمية «تلاحم الدول العربية على أساس معاداة الامبريالية، وتوطيد تعاونها [الدول العربية] مع الاصدقاء المخلصين لتأمين النجاح في النضال ضد العدوان الاسرائيلي»، كما أكدا تصميمهما على «مواصلة تقديم المساعدة والتأييد لحركة المقاومة الفلسطينية التي تعتبر جزء من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية»[٢٠]. وبالطبع، تخفي هذه الصيغة تباعد الخيارات السياسية بين الطرفين، ولكن هذا الموقف التوفيقي لموسكو تجاه العراق، أبرز الاعتراف الواضح بالقدرة العراقية التي اعتبرت موسكو تحييدها أكثر فائدة من استفزازها، في حال التعارض مع سياستها.

هذا الاعتراف بالقدرة العراقية لم ينطبق، بصورة حرفية، على مصر، عشية زيارة وزير الخارجية المصري، اسماعيل فهمي الى موسكو، والتي تمّت بعد ذلك بقليل. وعلى الرغم من ان البيان الذي أصدر في أعقاب هذه الزيارة، أشار الى نوع من الاتفاق في وجهات نظر الطرفين، على «ضرورة استئناف مؤتمر جنيف للسلام لأعماله في أقرب وقت ممكن»، وعلى معارضة «الاجراءات الجزئية»، ان لم تكن «جزءاً لا يتجزأ من تسوية شاملة لحل مشكلة الشرق الاوسط حلاً شاملاً وجذرياً»[٢١]، فقد كانت ثمة دلائل تشير الى ان الاتفاق بين الطرفين لم يكن شاملاً. ففي خطاب ألقاه وزير الخارجية السوفياتي، اندريه غروميكو، في حفل اقامه على شرف زميله المصري في الكرملين، اكد ان الاتحاد السوفياتي «يرغب في تطوير التعاون مع مصر، وخصوصاً، كما يفترض، في مجال الاستجابة لطلبات الاسلحة الجديدة واعادة جدولة الديون، شرط ان تبدي القيادة المصرية الرغبة لملاقاة الاتحاد السوفياتي في منتصف الطريق»، ولانتهاج السياسة ذاتها «في ما يتعلق بالاتحاد السوفياتي». أما الوصف الرسمي للمحادثات بأنها أُجريت في جو «عملي وودّي»، فبدا وكأنه تلميح خفي الى نشوب بعض الخلافات بين الجانبين على الاقل. وتأكد هذا الانطباع في تعليق لاذاعة موسكو باللغة العربية أُذيع فور انتهاء الزيارة. فقد ورد فيه انه «اذا كان للعلاقات السوفياتية ـ المصرية ان تتحسّن، فعلى الزعماء المصريين ان يتبعوا سياسة تماثل سياسة الاتحاد السوفياتي في تحسين العلاقات. وهذا الرأي ليس